ناظر الجيش في شرح التسهيل على اعراب
هذه الكلمة الشريفة بكلام اورده
بجملته وان كان فيه طول لاشتماله على
فوايد قال قال اهل العلم ان الاسم
المعظم في هذا التركيب يرفع وهو
الكثير ولم يات في القران العزيز غيره
وقد ينصب اما اذا رفع فالاقوال
فيه للناس على اختلاف اعرابهم خمسة
منها قولان معتبران وثلاثة لا تعول
على شئ منها فالقولان المعتبران
اما ان يكون رفعه على البدلية واما ان
يكون على الخبرية اما القول بالبدلية
فهو المشهور الجاري على السنة المعربين
وهو راي ابن مالك فانه قال لما تكلم
على حذف خبر لا العاملة عمل ان واكثر

ما يحذف

ما يحذف فالحجازيون مع الا نحو لا اله
الا الله وهذا الكلام منه على يدل
على ان رفع الاسم المعظم ليس على
الخبرية وح يتعين ان يكون على
البدلية ثم الاوجب ان يكون البدل من
من الضمير المستتر في الخبر المقدر
وقد قيل انه بدل من اسم لا باعتبار محل
المبتدا اعني باعتبار محل الاسم قبل
دخول لا وانما كان القول بالبدل
من الضمير المستتر اولى لان الابدال
من الاوجب اولى من الابعد ولانه لا
داعية الى الاتباع باعتبار المحل مع امكان
الاتباع باعتبار اللفظ ثم البدل ان كان
من الضمير المستكن في الخبر كان فيه
نظير البدل في نحو ما قام احد الا زيد